

مجتمع واقتصاد

تحقيق

بعليك ـ الهرمل محافظة على الورق



«السفر» من القام إلى زحلة يحتاج إلى يوم كامل نظراً إلى المسافة الطويلة (الأخبار)

استحدثت محافظة بعليك الهرمل منذ 11 سنة، وعين محافظ لها منذ 9 أشهر، ولكنها لم تنفصل عن محافظة البقاع حتى اليوم، وما زال أبناء المحافظة يطمحون باللامركزية الإدارية التي تخفف عنهم المعاناة المالية والجسدية التي يبذلونها مع كل معاملة، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن الحلوك ستكون قريبة، نظراً إلى عوائق عديدة، بحسب ما يردد المعنيون

ما يعني أن المحافظة ستبقى خلال هذه الفترة من دون سراي، في الوقت الذي تنتظر فيه بلدية بعليك انتقال الإدارات إلى مبنى السراي، ومن ضمنها نقل سجن بعليك إلى سيار الدرك عند مدخل المدينة (نال اقتراح نقل سجن بعليك إلى سيار درك بعليك موافقة مبدئية من وزير الداخلية نهاد المشنوق)، كي تشرع في تأهيل مبنى السراي الحالي وتعتمده مبنى للبلدية خصوصاً وأن التمويل متوافر كهبة بقيمة مليون يورو من مكتب التعاون الإيطالي.

المحافظة والشفور في الإدارات

تعيين محافظ لبعلبك ـ الهرمل انعكس ارتياحاً لدى رؤساء بلديات المنطقة لجهة «التعاطي على المستوى البلدي والسرعة في إنجاز المعاملات البلدية، بدلاً من المراسلات التي كانت تنقل إلى مركز محافظة البقاع في زحلة والتأخير الذي كان يطاولها» بحسب رئيس بلدية بعليك، لكن الرجل لا يخفي أن الإدارات الحكومية في المحافظة «ما زالت قليلة»، مشيراً في الوقت عينه إلى «المساعي الحثيثة من قبل المحافظ ونواب المنطقة من أجل نقل المحافظة فعلاً إلى كنف اللامركزية الإدارية».

في مدينة الشمس، مركز المحافظة المستحدثة ثمة نواقص عديدة على مستوى الإدارات الحكومية المطلوبة لبلورة اللامركزية الإدارية فيها. قيادة منطقة لقوى الأمن الداخلي، وسرية درك للهرمل، في مقدمة ما يطالب فيه أبناء المحافظة، فضلاً عن مكتب للسجل العدلي ودوائر إقليمية للأحوال الشخصية والأشغال العامة والبيئة والتربية ومصحة تسجيل للسيارات ومركز للمعاينة الميكانيكية ومكاتب للاقتصاد والتجارة، فضلاً عن تفعيل مكاتب موجودة لكنها تعاني النقص أيضاً في مواردها البشرية. في سراي بعليك مكتب صغير للسجل العقاري، وحتى اليوم تحتاج أصغر معاملة للانتقال إلى زحلة حيث يداوم أمين السجل العقاري لمحافظة بعليك ـ الهرمل في مدينة زحلة إلى جانب أمين السجل العقاري لمحافظة البقاع. المحامون في قصر عدل بعليك ما انفكوا يطالبون بأمين صندوق لقصر العدل تابع لمحتسبة بعليك في وزارة المالية والتي لا يوجد فيها سوى ثلاثة موظفين، بحسب ما يشرح أحد المحامين في المنطقة لـ«الأخبار».

يشدد خضر على التواصل الدائم مع سياسيي المنطقة وسائر الوزارات من أجل الإسراع في فصل ملفات محافظة بعليك ـ الهرمل عن محافظة البقاع، واستكمال خطوات استحداث الإدارات، وقد «أثمرت الاتصالات منذ أيام عن استحداث فرع لتعاونية موظفي الدولة في بعليك ـ الهرمل». لكنه في المقابل يرى أن استحداث كل تلك الإدارات «يلزمها وقت للإعداد والتحضير، فقيادة قوى أمن داخلي للمحافظة ورغم تجاوب وزير الداخلية وحماسة المدير العام لقوى الأمن الداخلي فهي تحتاج إلى ما يقارب السنة للبت في أمرها» بحسب خضر.

يوضح المحافظ أنه منذ تاريخ استحداث المحافظة «لم ينفذ الكثير فيها»، لياتي التعيين المحافظ في ظروف تعتبر «استثنائية» من الجهة الأمنية، بدءاً من أزمة عرسال وخطف العسكريين اللبنانيين، وما تشهده السلسلة الشرقية، والفرار السياسي الذي يعم البلد، وأن عوائق لوجستية عديدة ومنها مبنى السراي وموازنتنا الضعيفة جداً، تدفعنا نحو حلول موقته».

الإدارات في مناطق وسطية في المحافظة بهدف التخفيف عن كاهل أبناء المنطقة»، مشدداً على أن الهرمل تحتاج إلى استحداث «قلم شكوى نيابة عامة (نائب عام استثنائي)، وسرية درك (بما فيها مفارز سير وطوارئ)، ومكتب إرشاد تربيوي، ومتابعة العمل في مشروع سد العاصي والضم والفرز اللذين ينعشان المنطقة اقتصادياً وسياحياً».

المحافظة ما لها «عمارة»

في عام 2003 وبموجب المرسوم رقم 522 تم استحداث محافظة بعليك ـ الهرمل. منذ ذلك التاريخ والحلم يراود أبناء بلاد بعليك ـ الهرمل بتعيين محافظ وفصل الملفات عن محافظة البقاع، ووضع الأطر القانونية لاستكمال هيكله سائر الدوائر بهدف الانتقال نحو اللامركزية الإدارية. بعض الإدارات افتتحت مكاتب لها، كالمال والعمل والزراعة والشؤون الاجتماعية. وبعد 11 سنة تم تعيين بشير خضر محافظاً لبعلبك ـ الهرمل. وبما أنه طوال تلك السنوات لم يتم توفير «عمارة» للمحافظة، كان لزاماً على المحافظ أن «ينحسر» في مبنى سراي بعليك، الذي أكل عليه الدهر وشرب من أيام العثمانيين وتعرض لاحتراق والترميم أكثر من مرة. حل المحافظ في مكتب قائم مقام بعليك سابقاً (أنتهت صلاحياته حكماً بعد تعيين المحافظ)، إلى جانب سجن بعليك «غير المستوفي للشروط القانونية والصحية»، ومكاتب المالية والعقارية والأحوال الشخصية والوكالة الوطنية للإعلام، وجهاز أمن الدولة وغرفة حرس السراي. علماً أن قرار استحداث محافظة بعليك ـ الهرمل ترافق مع الإشارة إلى أن مبنى ثكنة غورو المجاور لقلعة بعليك، سيتم ترميمه وتأهيله بعد دفع تعويضات للعائلات التي نزحت إليه من تل الزعتر في الحرب الأهلية. اليوم يبدو أن موضوع مبنى ثكنة غورو قد «صرف النظر عنه»، بحسب ما يوضح محافظ بعليك ـ الهرمل لـ«الأخبار»، إذ يعتبر أن الوصول إلى الثكنة «صعب»، ناهيك عن أن الملف «شائك»، والتعويضات التي خصصت للإخلاء لا تكفي بعدما ارتفع عدد العائلات بداخله من 80

المحافظة المستحدثة بلا مقر خاص وهناك عوائق أمام إخلاء ثكنة غورو

عائلة إلى 300، وتم تأجير غرف في المبنى للنازحين السوريين، بحسب خضر.

خصص مجلس الوزراء 10 مليارات ليرة لتشيد سراي محافظة بعليك ـ الهرمل، بحسب خضر، إلا أن المشكلة تكمن حالياً في المكان الذي سيتم تشيد السراي عليه. رئيس بلدية بعليك الدكتور حمد حسن أوضح لـ«الأخبار» أن المساعي القديمة بشأن المقايضة مع وزارة الدفاع بشأن أحد العقارات في محلة عين بورضاي، من أجل تشيد سراي للمحافظة عليها، «باءت بالفشل»، الأمر الذي دفع بلدية بعليك ووزير الصناعة حسين الحاج حسن منذ أسابيع إلى زيارة وزير التربية النيابي بو صعب من أجل المقايضة على عقار كانت بلدية بعليك قد وهبته للوزارة في سبعينيات القرن الماضي، والذي استغلت منه الوزارة 15 دونماً، وبقي ما يقارب 8 دونمات يمكن اعتمادها لإنشاء سراي ضم للمحافظة بضم مجعماً أمينياً ومكاتب لسائر الإدارات العامة»، الرد من وزير التربية «لم يأت بعد»،

من القاع إلى زحلة «يحتاج إلى يوم كامل، نظراً إلى المسافة الطويلة (200 كلم) وزحمة السير الخانقة في محلة الفرزل ـ الكرك، وصولاً حتى دائرة الأحوال الشخصية في المدينة. العبء المالي والجسدي، نصيب كل صاحب معاملة إدارية من قرى البقاع الشمالي. فالمحافظة المترامية على مساحة جغرافية كبيرة (أكبر المحافظات اللبنانية)، من القاع والقصر والشواغير إلى الهرمل وجرودها إلى رأس بعليك واللوبة وبعض قرى غرب بعليك وشرقها، يحتاج أهلها إلى التخطيط «ألف مرة» قبل الشروع في أية معاملة، إدارية أو أمنية أو عقارية أو حتى لإجراء معاينة ميكانيكية للسيارة وتسجيلها. لا ينكر أبناء البقاع الشمالي استحداث مكاتب إدارية خدماتية في الهرمل وبعض القرى المجاورة لها، إلا أن تلك المكاتب، بحسب ما يشرح المهندس محمود شمص لـ«الأخبار»، لا تتعدى صلاحياتها دور «ساعي بريد» بين الهرمل وبعليك وزحلة، كما هي حال مكتب الضمان الاجتماعي في سراي الهرمل، ومكتب معاون أمين السجل العقاري.

يصز رئيس بلدية الهرمل صبحي صقر على «إيلاء الهرمل الاهتمام الكافي، وإنصافها في توزيع

رامح حمية

بابتسامه ساخرة ونظرات استغراب، تحاول السيدة الخمسينية أن تجد إجابة على سؤالها. أمام إحدى دوائر الأحوال الشخصية في البقاع الشمالي تقف هذه المرأة حائرة: «كيف بقولوا إنو بعليك الهرمل صارت محافظة، وتعين لها محافظ، ولليوم ما فيني صدق على إخراج قيد بأي مكان بها المحافظة... يعني دخلكن شو تغير؟ بذي أطرق مشوار على زحلة حتى صدق إخراج القيد».

من دون جدوى تسال السيدة البقاعية، فكل من كان حولها من مخاتير وموظفين وأصحاب معاملات لا يملكون الإجابة، وإنما يشاركونها تساؤلاتها. أحد مخاتير الهرمل أشار إلى أن الإفادات التربوية، والسجل العدلي، والمعاينة الميكانيكية وغيرها من المعاملات، «ما فيك تحصل عليها إلا من زحلة، ويمكن نبقى هيك سنين طويلة قبل ما نحصل على اللامركزية الإدارية في محافظة بعليك ـ الهرمل».

تتواصل الأحاديث بشأن المحافظة في الوقت الذي تأفل فيه السيدة عائدة إلى منزلها، تفكر في كيفية تخصيص يوم آخر لتصديق إخراج القيد لابنها، خصوصاً أن «السفر»